

## العروة الوثقى

( 159 ) رقيقة ، ولا يجب قطعه أيضاً ليغسل ما تحت تلك الجلدة ، وإن كان أحوط ( 3 )  
لو عدّ ذلك اللحم شيئاً خارجياً ولم يحسب جزءاً من اليد. [ 505 ] مسألة 15 : الشقوق  
التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت واسعة يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها ،  
وإلا فلا ، ومع الشك لا يجب عملاً بالاستصحاب ، وإن كان الأحوط الإيصال ( 526 ) . [ 506 ]  
مسألة 16 : ما يعلو البشرة مثل الجُدري عند الاحتراق ما دام باقياً يكفي غسل ظاهره وإن  
انخرق ، ولا يجب إيصال الماء تحت الجلدة ، بل لو قطع بعض الجلدة وبقي البعض الآخر يكفي  
غسل ظاهر ذلك البعض ولا يجب قطعه بتمامه ، ولو ظهر ما تحت الجلدة بتمامه لكن الجلدة  
متصلة وقد تلزق وقد لا تلزق يجب غسل ما تحتها ، وإن كانت لازقة يجب رفعها أو قطعها. [ 507 ]  
مسألة 17 : ما ينجمد على الجرح عند البرء ويمير كالجلد لا يجب رفعه وإن حصل  
البرء ، ويجزئه غسل ظاهره وإن كان رفعه سهلاً ، وأما الدواء الذي انجمد عليه وصار كالجلد  
فما دام لم يمكن رفعه يكون بمنزلة الجبيرة ( 527 ) يكفي غسل ظاهره ، وإن أمكن رفعه  
بسهولة وجب. [ 508 ] مسألة 18 : الوَسَخ على البشرة إن لم يكن جرماً مرئياً لا يجب  
إزالته وإن كان عند المسح بالكيس في الحمام أو غيره يجتمع ويكون كثيراً ما دام يصدق  
عليه غسل البشرة ، وكذا مثل البياض الذي يتبين على اليد من الجص أو النورة إذا كان يصل  
الماء إلى ما تحته ويصدق معه غسل البشرة ، نعم لو شك في كونه حاجباً أم لا وجب إزالته.  
\_\_\_\_\_ = عليه وكذا لا يجب قطع اللحم عنها ليغسل موضع اتصالها به وإن كان  
ذلك أحوط نعم مع فرض عدّ الجلدة شيئاً خارجياً بالكلية يجب قطعها. ( 526 ) ( وإن كان  
الأحوط الإيصال ) : لا يترك. ( 527 ) ( بمنزلة الجبيرة ) : سيأتي حكمها .